

# قراءة في وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل في شباط عام 2017 بعنوان:

## الفلسطينيون في إسرائيل: الواقع السياسي الجديد وتطوير وسائل العمل الاحتجاجي.

نحاول في هذا التقرير التعاطي مع المحاور التي يعالجها عدد "جدل" الحالي، من خلال مراجعة وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل بعنوان "الفلسطينيون في إسرائيل: الواقع السياسي الجديد وتطوير أدوات العمل الاحتجاجي"، والذي عُقد في الخامس والعشرين من شهر شباط من هذا العام 2017.

استضاف مدى الكرمل مجموعة من الأكاديميين والقيادات السياسيّة من التيارات السياسيّة المختلفة، "من أجل الإسهام بتوفير حيّز لتفكير جماعيّ مشترك في الواقع السياسيّ الجديد، ولتطوير أدوات العمل الاحتجاجي" كما جاء في الكلمة الافتتاحيّة في اليوم الدراسي والتي قدّمتها السيّدة إيناس عودة حاج، المديرية المشاركة في مدى الكرمل، والتي أشارت كذلك في مداخلتها أنّ ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة قبل عقد اليوم الدراسي هو تصعيد خطير في السياسات والممارسات الإسرائيليّة، تمثّل في هدم بيوت في قلنسوة وأمّ الحيران، سبقتها حملات منهجيّة للتضييق على العمل السياسيّ، كحظر الحركة الإسلاميّة، وكملاحقة التجمّع الوطني الديمقراطيّ في محاولة لنزع الشرعيّة عنه. وأضافت أنّ هذه السياسات ليست جديدة، ولا سيّما بعد عام 2000 حيث تحوّلت من الاحتواء إلى العداء، ممّا يجعلنا نشعر أنّنا على أعتاب مرحلة جديدة.

وفي ما يتعلّق بأدائنا الجماعيّ، تساءلت عودة حاج: هل نكتفي بأدوات الاحتجاج نفسها بينما إسرائيل توسّع ممارساتها الكولونياليّة؟ كيف نُراكم أدوات نضالنا على نحوٍ يخرجنا من ردّة الفعل إلى الفعل والمبادرة؟ وهل لدينا إستراتيجيّة؟ وهل نتفق على مطالب عينيّة نترجمها بصورة جماعيّة؟

بهذه المقدمة فُتح الباب للمداخلات والنقاشات: في محورّي سياسات إسرائيل والاستراتيجيات الفلسطينيّة لمقاومة هذه السياسات.

**إجمال:** من خلال مراجعة وقائع اليوم الدراسي، يمكننا أن نُجمل قائلين إنّ المشاركين، علاوةً على اتّفاق معظمهم على طبيعة النظام الإسرائيليّ بوصفه نظامًا إقصائيًا، وعلى أنّ السياسات القمعيّة والعنيفة جزء بنيويّ داخله، أجمعوا على أنّ المرحلة الحاليّة هي مرحلة استشراس وتَعوُّل غير مسبوقين. وقد قدّم القياديّون والأكاديميون خلال مداخلتهم تحليلاتهم المتشابهة والمختلفة لهذا التصعيد. أكّد البعض أنّ هذا التصعيد مرده إلى شعور إسرائيل بالأمن في كلّ ما يتعلّق بالواقع السياسيّ في المناطق المحتلّة عام 67، ممّا جعلها تتفرّغ للأسئلة الديمغرافيّة ولسؤال هويّتها بوصفها هويّة يهوديّة، وهو ما دفع صوب تصعيد وضع السياسات وسنّ القوانين العنصريّة، ولا سيّما تلك المتعلّقة بالهدم والتهجير، وكذلك ملاحقة العمل السياسيّ والثقافيّ للأحزاب والحركات السياسيّة التي تمسّ بتابو يهوديّة

الدولة، فضلاً عن القوانين التي تشرعن استفحال الاستيطان وتحسين شروط حياة المستوطنين والضمّ الزاحف في المناطق المحتلة عام 67. وقد أشار البعض أنّ العقد الأخير هو عقد سيطرة اليمين المتطرّف في إسرائيل ذي المرجعيّات الدينيّة القوميّة.

وأما في محور دَوْرنا النضاليّ وذاتنا الفاعلة سياسياً، في ظلّ هذه السياسات، فقد أكّد معظم المشاركين على أهميّة الوحدة الإستراتيجيةّ المحافظة على الثوابت من جهة، وعلى احترام التعدّديّة في إطار هذه الوحدة. وقدّم البعض قراءة نقديةً لأدائنا السياسيّ الحاليّ، ودَعَوْا لإعادة تقييم سلوكنا السياسيّ دون جَلدٍ للذات، مشيرين بذلك إلى بعض الإنجازات التي جرت مراكمتها في السنوات الأخيرة على مستوى العمل الجماعيّ، ومن بينها الاتّفاق جزئيّاً على عمل لجنة المتابعة وإقامة القائمة المشتركة. كذلك أكّد المشاركون على أهميّة تعزيز وتطوير مرجعيّة وحاضنة شعبيّة للجنة المتابعة العليا ونشاطاتها، وأوّلوا العمل على إيصال نبض القيادات وقلقها إلى الجمهور أهميّةً خاصّة. ومن بين الأمور التي جرى التشديد عليها كانت ضرورةً تداخل المهنيّين والأكاديميّين في العمل السياسيّ كلّ من موقعه وبناءً على قدراته؛ أي أن يجري العمل على بناء هيئاتٍ منتخبة كالنقابات واتّحادات العمل الأهليّ والمهنيّين، ولا سيّما المعلّمون والمخطّطون والمحامون كمدخلٍ لانتخاب مباشر للجنة المتابعة. وقد أشار البعض كذلك إلى أهميّة تطوير العمل الدوليّ الذي بدأ كعملٍ داخل المجتمع المدنيّ وتطوّر مؤخراً لتتبناه لجنة المتابعة بالتوازي مع التطوّرات العالميّة في اتجاه الاعتراف بالشعوب الأصليّة وحقوقها. كذلك أكّدوا على ضرورة تأمين ما تمكّن تسميته بصندوقٍ قوميّ يمولّ محلّيّاً من جيوب الناس، في سبيل الإسهام في تنفيذ الخطط التي تقوم الأطر التمثيليّة بالتخطيط لها، وإعادة إعطاء المعنى للإستراتيجيّات القائمة (كالمظاهرات والإضرابات وغيرها). فضلاً عن هذا، أُشير كذلك إلى إعادة إعطاء المعنى والاعتبار للإستراتيجيّات النضاليّة القائمة، كالمظاهرات والإضرابات وغيرها، وإلى ضرورة النظر في استخدام بعض الإستراتيجيّات التي لم يجربّ أتباعها -كالعصيان المدنيّ والمقاطعة.

## في طبيعة المشروع الصهيونيّ التاريخيّ والراهن:

تناول بعض المتحدّثين خلال مداخلتهم طبيعة إسرائيل والمشروع الصهيونيّ منذ إقامته وفي حالته الراهنة، مؤكّدين كونه مشروعاً استيطانيّاً وكولونياليّاً وإحلاليّاً، أو كونه غير شرعيّ مع التشديد على أصلائيّتنا، نحن فلسطينيّ الداخل، وعلى كوننا أصحاب الوطن. فقد أشار السيّد محمّد بركة (رئيس لجنة المتابعة العليا) إلى أنّ المشروع الصهيونيّ هو مشروع إحلاليّ أصلاً، ولكنه أخذ يتبنّى ثلاثة شعاراتٍ أخرى: الأوّل يهوديّة الدولة (وهو شعار ذو انعكاسات على حلّ القضية وذو إسقاطات على واقعنا المعيش والحقوقيّ والوجوديّ). الثاني مرتبط بكون إسرائيل تسعى إلى أدبنة الصراع من خلال الاستفادة من الحملات المعادية للإسلام. وأما الثالث، فهو محو الخطّ الأخضر واستعادة شعار "أرض إسرائيل" بعد أن سقط دولياً من خلال طرح حلّ الدولتين.

وقد أكّدت الباحثة هُنيدة غانم (مديرة مركز مدار -المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة) أنّ الصهيونيّة كانت حركة قوميّة استخدمت الاستيطان الاستعماريّ أداة لها، حيث كانت الأداة الوحيدة المتوافرة لإقامة دولة على أرض فلسطين، حيث كان الوجود الفلسطينيّ عقبة تجب إزالتها دوّمًا علاقة بموقف الأخير منها، مؤكّدة أنّ هذا المحو هو في صلب بنية الاستعمار الاستيطانيّ؛ حيث إنّ الدولة لن تقوم إلا على ثنائيّة المحو والإحلال، وهو ما جرى "بنجاح" عام 1948. وأضافت أنّ مشروع الاستعمار الاستيطانيّ فُتح من جديد بعد عام 1967 نتيجة للتغيّرات الديموغرافيّة، مستحضراً البعد الدينيّ القوميّ في الصراع، ومهدّداً بأدبنة مستمرة للمشروع الاستيطانيّ.

وفي مداخلة د. مهنّد مصطفى، المدير الأكاديميّ في مدى الكرمل، التي فيها تناوّل اليمين المتطرّف في إسرائيل، قرّاب إسرائيل من حيث كونها مشروعاً كولونياليّاً، مضيماً إلى هذا الإطار طبقتين إضافيتين في الواقع الراهن: الأولى وجود سيطرة لليمين الدينيّ القوميّ على الصهيونيّة وإحداث قطيعة عن التيار العلمانيّ داخلها، وأخرى تصاف إلى الطبقتين القائمتين ولا تغليهما هي طبقة صعود اليمين المتطرّف كجزء من صعود اليمين المتطرّف في العالم، مشيراً أنّ الطبقات الثلاث معاً تؤثر على السياسات تجاهها وتجاه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمشروع الفلسطينيّ.

المحامي والناشط علي حيدر، في نقده لعدم وجود قيادة موحّدة أو مرجعيّة موحّدة وتمثيل سياسيّ موحّد في أيّ من أجزاء الشعب الفلسطينيّ، قال إنّنا في حالة انفصام، حيث نقرأ الواقع كواقع استعماريّ، ولكننا لا نطوّر أدوات تناسب هذه القراءة؛ وعلينا القيام بذلك. وحلّص إلى الدعوة إلى التفكير في طرح مشروع الدولة الواحدة. وأمّا الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلاميّة المحظورة إسرائيليًّا، فقد أكّد من جهته أنّ المشروع الصهيونيّ، مهما علا، لا يملك شرعيّة وجود. هذا المشروع يريدنا أن نتعامل معه وأن نعترف بشرعيّة وجوده، ونحن نرفض هذا النوع من العلاقة. وأكّد صلاح أنّنا، أيّ فلسطينيّ الداخل، الحاضن للثوابت الفلسطينيّة.

## في السياسات الإسرائيليّة الأخيرة تجاه المواطنين الفلسطينيين: تَعَوُّل واستشراس

وافق المشاركون، على الرغم من التأكيد على طبيعة النظام، أنّ هنالك تصعيدًا واضحًا ومتعاطمًا في السياسات والقوانين والممارسة العنصريّة. في هذا الشأن، أدعت د. هُنَيْدَة غانم أنّ هناك تَعَوُّلاً وتصعيدًا غير مسبوقين من القوانين والتشريعات من أجل تأكيد بنية الدولة كيهوديّة. فمنذ التسعينيات، كان هنالك تركيز على إسرائيل كيهوديّة ديمقراطيّة، واليوم لا يجري التركيز إلّا على كونها يهوديّة فقط. تضاف إلى هذا محاولة ضبط حدود العمل السياسيّ، على نحو ما نجد في التشريعات الأخيرة الرامية إلى تحديد عمل جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الثقافيّة ومنع بثّ أيّ مضامين غير متساوقة مع فكرة الدولة -وقضيّه منع تمويل مسرح الميدان نموذج ذلك-. الأمر الثالث الذي أشارت إليه هو وجود سياسة واضحة ومثابرة، منذ انتهاء الانشغال بإيران، للانشغال في القيادة العربيّة في الداخل ونزع الشرعيّة عنها واصفة إياها بأنّها "قومجيّة متطرّفة غير عقلانيّة"، ومقابل هذه الصورة -من جهة أخرى- تظهر محاولات خطاب حول السلام الاقتصاديّ، وذلك ضمن محاولات لاستبدال ومنافسة الخطاب القوميّ بالتشديد على السلام الاقتصاديّ كبديل عن السلام القوميّ.

وأما السيّد بركة، فقد أشار تحديداً إلى الخطّة الاقتصاديّة محدّراً من مخاطرها، مدّعياً أنّها معروضة من أجل التفاوض على كلّ بند من بنودها، وحتى ما كان يُدرج في الميزانيّة سابقاً على نحو أوتوماتيكيّ أُدرجَ فيها ليصبح قيد المقايضة. وقال متسائلاً: هل تُستقى الحقوق المدنيّة من الولاء للمؤسسة، أم من كوننا أصحاب وطن؟ وأضاف قائلاً إنّ إسرائيل تريد إنتاج العربيّ الإسرائيليّ الجديد.

وأما الدكتور مهتد مصطفى، في مداخلته التي تناول فيها على وجه الخصوص تطوّر اليمين المتطرّف في إسرائيل، فقد ادّعى أنّ هذا اليمين كأيدولوجيّة سيطر على اليمين الإسرائيليّ في آخر عشر سنوات من بين أربعين سنة حكم فيها اليمين في إسرائيل، مضيفاً قوله إنّ لهذا اليمين الميزات الخمس نفسها التي تميّز اليمين المتطرّف في أوروبا والعالم، مع فارق واحد ليس في صفاته وإمّا في مدى هيمنته. فبينما اليمين المتطرّف في أوروبا ما زال -على الرغم من صعوده وتعزيز قوّته- في المعارضة وما زالت قوى ديمقراطيّة من اليسار (بل حتّى من اليمين) تحاول كبه، فإنّ اليمين المتطرّف في إسرائيل هو المسيطر، وهنالك محاولة للتكيّف معه لا لكبّه. وبشأن صفات هذا اليمين، أشار مصطفى أنّ خطابه السياسيّ والأيدولوجيّ، في جزء منه، يعتمد على الدين مرجعاً من مرجعيّاته، وهو مُعادٍ لفكرة المهاجرين واللاجئين، كما أنّ من صفاته معاداة الإسلام لا خوفاً من إسلام متطرّف، بل كرهًا للمسلمين. وهو إقصائيّ في مفهومه للدولة، ويراهن لمجموعة واحدة ويعادي الأقلّيّات القوميّة داخله.

ويقول مصطفى إنّ قراءة لنا لسياسات إسرائيل تجاهنا من خلال هذه الطبقة، أي صعود اليمين المتطرّف، لا يمكن فصلها عن السياق الإقليميّ والدوليّ: انهيار العالم العربيّ، وصعود اليمين والقوى غير الديمقراطيّة في العالم.

فإسرائيل تعمل -بعد ضمان الأمن الوجوديّ- في اتّجاه حسم أمرين: تحويل السلطة الفلسطينيّة إلى بديل عن المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ وجعلها ثابتة، وضمّ المنطقة "ج" من ناحية وتقليص حدود مواطنة فلسطينيّ الداخل من ناحية أخرى، مستبدلة بذلك سياسات التحقير التي ميّزت حزب العمل في إسرائيل (أي تغييب الفلسطينيين والاستهتار بهم والتعامل معهم كـ "لطفاء") بسياسات الاستحضر والتحريض -أي استحضارهم والتحريض عليهم من قِبَل اليمين المتطرّف.

وأما النائبة حنين زعبي، التي أكدت على تغيير سياسات إسرائيل تجاه فلسطينيي الداخل، فقد ادّعت في بداية حديثها أنّ التغييرات في المجتمع الإسرائيلي وفي السياسات تجاه فلسطينيي الداخل غير متعلّقة بهم وبأدائهم، بل بثلاثة عوامل أخرى: سياق التغييرات في المنطقة؛ وجود ديناميكيات داخل المجتمع الإسرائيلي بين اليمين واللا يمين؛ حاجة اليمين إلى تعزيز قوّته نهائياً وحاجته إلى عدوّ ليلغلق الطريق أمام اللا يمين. وأضافت قائلةً إنّ إسرائيل حين شعرت بالراحة ورأت نفسها مسيطرة إقليمياً أخذت تستشرس تجاهنا. كذلك ادّعت أنّه -وإن تمكّنا في عدّة محطات من كسر قواعد اللعبة الإسرائيليّة في أوضاع استثنائية- كانت إسرائيل تردّ بقمع أكثر. وأضافت قائلة إنّنا نكسر، أحياناً، حاجز الخوف وقواعد اللعبة، إلّا أنّنا لم نتمكّن -رغم خطاب التجمّع وحضور الحركة الإسلاميّة في الأقصى- من مراكمة نضالاتنا. ومنذ عام 2000، أرادت إسرائيل إنتاج العربيّ الإسرائيليّ الجديد؛ وبعد عام 2006 حين سيطرت إسرائيل على المناطق التي احتلت عام 67 سيطرة تامّة (بناء الجدار وبالحصار وبالتنسيق الأمني)، تحوّل الهمّ الإسرائيليّ إلى همّ ديموغرافيّ ووجّهت أنظارها نحو سؤال الهوية ويهوديّة الدولة. وضمن هذا النهج، قاموا بملاحقة سياسيّة للتجمّع والحركة الإسلاميّة وكذلك لبؤر التمرد، للقضاء على بؤر العصيان وللفرز بين معتدل ومتطرّف؛ وأما معادلة العصا والجزرة فتحوّلت إلى مقصلة وجزرة.

وأما النائب أسامة سعدي، فقد ادّعى من جهته أنّ هناك تغييراً جوهرياً في التعامل مع الفلسطينيين على جانبي الخطّ الأخضر، وأنّ هذا التغيير يتمثّل في سلسلة من القوانين العنصريّة التي سنّتها إسرائيل في العامين الأخيرين وبلغت نحو ستين قانوناً، وذلك ضمن تنافس شديد بين الليكود والبيت اليهودي في من بينهما يقدّم مقترحات قوانين أكثر عنصريّة. وتناول سعدي بصورة خاصّة قوانين الضمّ في المنطقة "ج"، وكذلك بعض القوانين التي تشجّع على الاستثمار والعمل في المستوطنات (كمنع التمييز بسبب مكان العمل، وقوانين تعطي استحقاقات ضريبية للمستوطنين وغيرها). وفي ما يتعلّق بالخطّ الأخضر، أشار إلى بعض القوانين العنصريّة، ومن بينها قانون الدخول إلى إسرائيل الذي حوّل وزير الداخلية منع أيّ شخص يدعم المقاطعة من الدخول إلى إسرائيل، وقانون الجنسية المسّمى قانون عزمي بشارة، وقانون كمينتس الذي يسرّع عمليّة هدم البيوت دون الحاجة إلى انتظار حكم القضاء، وقوانين أخرى تجرّد المحاكم من السلطات وتحوّل هذه إلى السلطة التنفيذية.

وتناول د. أحمد أمارة في مداخلة السياسات الإسرائيليّة تجاه أراضي النقب وعرب النقب منذ إقامة إسرائيل، مشيراً إلى الوسائل الأولى التي اعتمدها إسرائيل بدءاً من الخمسينيات، حيث قرّرت إبقاء عشرة آلاف من السكّان فقط؛ إمّا من خلال تهجيرهم كلّهم، أو بناء ثلاث بلدات لتركيزهم، أو بإسكانهم شمالاً في المدن المختلطة أو المثلث، مضيفاً أنّ إسرائيل نفّذت الوسائل الثلاث. ثمّ تطرّق أمارة إلى القوانين والخطط التي بنّاء عليها صادرت إسرائيل الغالبية العظمى من أراضي النقب، مستخدمةً قانون أراضي الموات العثماني والانتدابي استخداماً بالغاً، ثمّ من خلال لجان حكوميّة مختلفة حاولت التفاوض على الترحيل والتعويض بمعادلات مختلفة. منذ عام 2000، بدأ التعامل مع النقب وكأنّها أراضٍ يجب تخليصها وتحريرها من البدو. حاولت الحكومات المتتالية إنهاء ملفّ النقب، بدءاً بمخطّط برافر، وحالياً بمخطّط أوري أريئيل. وأشار أمارة أنّه حتّى اليوم ما زالت هناك أكثر من 2,500 دعوى ملكيّة لعرب النقب، مؤكّداً أنّ مشروع ترحيل أهل النقب لم ينجح ولن ينجح؛ إذ عندما قُدّمت دعاوى الملكيّة عام 1981 كان عدد السكّان العرب في النقب 39,000. أمّا عدد سكّان النقب اليوم، فهو 239,000 مواطن.

## استراتيجيات العمل النضالي: الوحدة، والنقد الذاتي، وقبول التعدديّة

على نحو ما أشرنا أعلاه، أؤكد المشاركون على ضرورة الوحدة والحفاظ على الثوابت ضمن احترام التعدديّة، ودعووا إلى تعزيز الأطر الجامعة والتمثيلية والمنتخبة على وجه الخصوص، وإلى الدفع في سبيل تعزيز الدعم الشعبي والحاضنة الشعبيّة للقيادات ليحمل الجميع الهمّ المشترك معاً، ولدفع تطوير تمويل جماهيريّ لعملائنا السياسيّ، وكذلك لتطوير العمل الدوليّ من أجل مساءلة إسرائيل على سياساتها دولياً. وجرى تناول النقد الذاتي كذلك كآلية عمل ضروريّة.

فقد أكد المحامي علي حيدر على أهميّة إقامة مجلس أعلى للجماهير العربيّة يمكن التقدّم نحوه عبر البدء بإقامة اتّحادات وأطر مهنيّة تمزج بين المهنيّ والانتماء الوطنيّ: محامين ومخطّطين وحرفيين وفتّانين، مؤكّداً أيضاً على ضرورة إقامة مركز عربيّ للتخطيط الإستراتيجي. واقترح عشر إستراتيجيات عمل، من بينها: تطوير المرافعة المحليّة والدوليّة، والعمل مقابل الإعلام، وتطوير الأبحاث لتقديم أوراق

موقف وأوراق سياسات، وتطوير وسائل النضال واعتماد العصيان المدني والمقاطعة وقوافل السيارات والإضراب عن الطعام. ودعا كذلك إلى تطوير العمل التطوعي.

أما الدكتور منصور عباس، نائب رئيس الحركة الإسلامية، فقد أكد ضرورة الابتعاد عن الجهوية والاهتمام في سياقنا القائم بالتنظير والتفكير من أجل المصلحة الجماعية لا المصلحة الحزبية، مؤكداً أنه -كإسلامي- يرى أن التنظير يجب أن يكون للشعب لا لفصيل معين. وبالتالي من الواجب مراجعة توظيف الفكر الحزبي والأيديولوجي في مسألة التنظير لشعب ومشروع وطني فلسطيني. وأكد أن آية النقد هي إستراتيجية عمل ضرورية، مشيراً إشارة خاصة إلى ضرورة نقد عمل السلطات المحلية في التنظيم والبناء وفي الحصول على ميزات، والدعوة إلى الشفافية والابتعاد عن الفساد ومحاسبته. ودعا إلى مراجعة عمل القائمة المشتركة وفحص ما إذا كانت تتصرف كمؤسسة جديدة، أم هي انعكاس لأزمات العمل البرلماني والفرداني داخل كل حزب وحزب. وأكد كذلك أن علينا بناء المؤسسات لتكون قائمة بذاتها دونما اعتماد على شخص ودون أن ترتبط به.

وأما الشيخ رائد صلاح، فقد بدأ مداخلته بتأكيد كون فلسطيني الداخل -بحكم موقعهم- حاضري الثوابت الفلسطينية والذاكرة الفلسطينية، حيث الدفاع عن القدس ومقدساتها والأقصى؛ ففي الظرف الراهن لا يمكن أن يؤدي هذا الدور سواهم. وأكد أهمية احترام مرگبات الداخل الفلسطيني وتعددياته الجغرافية والسياسية من خلال سقف لجنة المتابعة التي يريدونها مرجعيةً لمسيرتنا لا مجرد إطار لتنسيق المواقف. وأكد كذلك أنه علينا لكي تكون هذه اللجنة كذلك أن نوفر لها شروط نجاحها (ومن هذه الشروط القدرة المادية)، بدءاً بتنشيط لجانها العشر، مشدداً على أهمية بناء حاضنة شعبية تحمل همومنا وتسهم في نجاحنا بإقامة صندوق مالي وطني يدعم مسيرة المتابعة. وأضاف أنه علينا العمل على مشروع تعبئة معنوية، وأن نقدم خطاب تفاعل مع جماهيرنا، وأنه ثمة حاجة إلى إعداد ميثاق للثوابت يجمعنا كلنا ونتحدى به المشروع الصهيوني.

وأما المتحدث الأخير، النائب يوسف جبارين، فقد أشار إلى أن بناء ثقافة عمل مشترك لا يقل أهمية عن بناء الإطار المشترك، مدعياً أننا قطعنا شوطاً في بناء هذه الأطر، وأن ذلك يتمثل في القائمة المشتركة التي كثيراً ما دعونا إلى تشكيلها فشكّلت مؤخراً. وهناك توافق ما على أداء لجنة المتابعة، إلا أن التحدي -برأيه- ليس في طرح القالب النظري فقط، بل كذلك في قدرتنا على استدخال ثقافة العمل والبناء المشترك. وأضاف قائلاً إن القائمة المشتركة التي تجمع الأطراف يمكن لها أن تعمل مع ثقافة عمل وحدوي، ويمكن لها أن تكون مجرد تحالف انتخابي. وأشار كذلك إلى أن التحدي على المستوى الأوسع يبقى المؤسسة الجامعة التي تستطيع بناء إرادة قومية وحرّة - وتلك هي لجنة المتابعة-. ودعا أن تكون إحدى التوصيات التي من المهم أن تنتج عن المؤتمر وجود مؤسسات جامعة بتمويل ذاتي، كإرضية لهذه المؤسسة الجامعة؛ والمقصود أنه للوصول إلى لجنة متابعة منتخبة جماهيرياً يجب البدء بخطوات سابقة، من بينها وجود دعم مادي ولوجستي، ومن بينها تطوير مشاركة ووجود اتّحادات مهنيين كالمعلمين والحقوقيين واتّحاد الأطر الأهلية ليكون للإطار الجامع بنية جاهزة، وللوصول إلى مرحلة نضج وطني وشعبي وكفاحي لإقامة هذه الأطر. وشدد خلال مداخلته على الاعتراف الدولي بحقوق الأقليات الأصلية في تنظيم ذاتها وإقامة مؤسساتها.